الأسس الدستورية

لكل دوله منظومة من القوانين والأحكام والمبادئ والقيم التي تدار الدولة بموجبها وتوجه الحكومات في وضع سياستها وتساهم في بناء العلاقات التبادلية بين المواطنين والسلطة ان منظومة القيم هذه تتجلى من خلال الدساتير والقوانين والأحكام القضائية.

المكانة القضائية والقانونية لوثيقة الاستقلال:

وثيقة الاستقلال تُعبر عن رؤيا وحلم يُوجد حوله إجماع قومي واسع في إسرائيل. (من قبل المجتمع اليهودي فقط).

لا توجد مكانة قانونية وقضائية ملزمة لوثيقة الاستقلال إلا أن قضاة المحاكم يعتبرونها مصدراً رئيسياً يوجههم في تفسيرهم للقوانين الأخرى شريطة ألا تتعارض الوثيقة بشكل صارخ وواضح مع قانون آخر، وقد ازدادت المكانة القضائية القانونية للوثيقة رفعةً منذ التعديل الذي تم إجراؤه على قوانين الأساس والذي يقضي بأنه " يجب احترام قوانين الأساس بالاعتماد على روح المبادئ التي وردت في الإعلان عن قيام دولة إسرائيل" ووِفق التوجه السائد فإن مكانتها لم تتغير وهي تُعتبر مصدراً لتفسير القوانين فقط.

الجدل القائم في إسرائيل حول تشريع دستور للدولة:(مطلوب كخلفية لفهم الموضوع)

وثيقة الاستقلال أشارت إلى أنه يجب إجراء انتخابات للمجلس التأسيسي، الذي سيضع دستوراً للدولة، في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول عام 1948، ولكن على أرض الواقع وفعلياً تم انتخاب المجلس التأسيسي سنة 1949, وبدأ جدل لا زال مستمراً حتى يومنا هذا حول قضية إذا ما كان من المناسب وضع دستور لدولة إسرائيل؟

الاعتبارات الرئيسية التي يعتمد عليها داعمي وضع الدستور هي:

- وثيقة الاستقلال أشارت إلى وجوب وجود دستور.
- الدستور يسهم في الحفاظ على حقوق الإنسان في الدول الديمقراطية.
- غالبية الدول الديمقراطية يوجد لديها دستور.

الاعتبارات الرئيسية التي يعتمد عليها معارضي وضع الدستور هي:

- الأحزاب الدينية اليهودية تُعارض وضع دستور لا يتلاءم مع توراة إسرائيل.
- يجب أن يكون إجماع عام وواسع حول الدستور، الأمر الغير موجود في إسرائيل.
- الوضع الأمني في إسرائيل يُلزم بإعطاء صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية بينما سن دستور ليبرالي قد يمس بشكل كبير في هذه الصلاحيات.

تسوية "هراري:

اقتراح تقدم به عضو الكنيست يزهار هراري سنة 1950 وكان هذا الاقتراح بمثابة حل وسط بين داعمي ومعارضي الدستور وبحسب المقترح فإن الكنيست تقوم بتشريع قوانين أساس على مراحل مختلفة، بحيث تشكل هذه القوانين أساساً للدستور المستقبلي وعند الانتهاء من تشريع قوانين الأساس سيتم تجميعها لتشكل دستور الدولة.

قوانين الاساس

في النهاية الجد الذي دار في الخمسينات حول وضع الدستور قدمت للكنيست ثلاثة اقتراحات:

1. اقتراح يقضي بوضع دستور فوري.
2. اقتراح يعتبر قوانين الاساس بديلا لدستور .
3. اقتراح سمي بتسوية هراري تقدم على اسم مقدم الاقتراح يقضي بالتزام الكنيست بسن قوانين اساس تجمع لاحقا عند اكتمالها لتشكل دستور الدولة.

– قوانين الاساس هي قوانين تشكل فصول الدستور المستقبلي بناء على تسوية هراري وتتميز عن القانون العادي من حيث المكانة والمضمون والشكل:

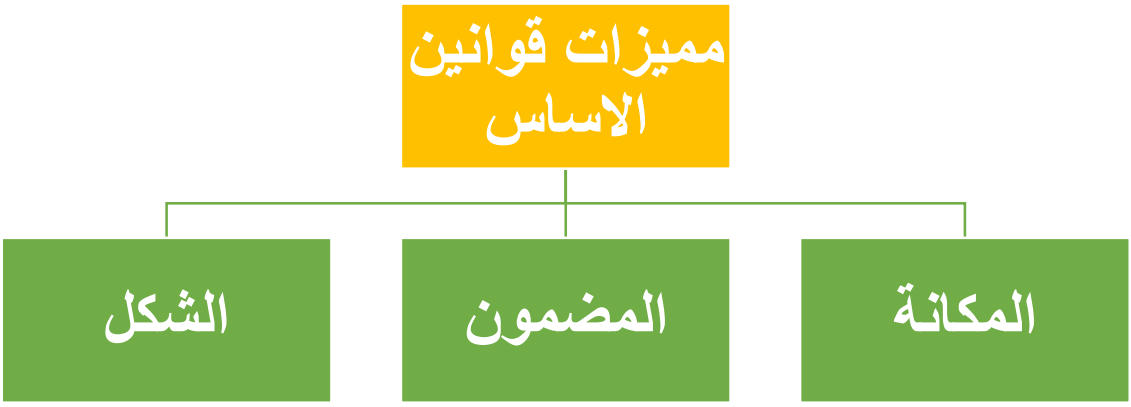

1.المكانة:

لقانون الاساس فوقيه على القانون العادي ومكانه اعلى واهم وذلك لسببين:

* حماية بنود القانون: بعض بنود قوانين الاساس تكون محمية أي لا يمكن تغيرها الا بأكثرية مطلقة او اكثرية بارزه من اعضاء الكنيست وليس بأكثرية عادية كما هو متبع في القانون العادي. الهدف من هذه الحماية هو تعزيز مكانة قانون الاساس ومنع ادخال التغيرات عليه.

*فقرة تقييد: هذه الفقرة تمنح قانون الاساس مكانه فوقية بحيث تمنع المشرع من سن قانون يتناقض مع قيم ومبادئ قانون الاساس.

2.المضمون:

يعبر المضمون عن قانون الاساس وعن قيم الدولة اليهودية والديمقراطية ويحدد مبنى النظام وصلاحيات سلطات الحكم والعلاقة التبادلية بينها ويضمن حقوق الانسان والمواطن.

3.الشكل:

يصاغ قانون الاساس صياغه عامه وترد في العنوان الإشارة قانون اساس ولا تذكر سنة تشريعيه التأكيد على عدم اهمية الزمن.

للخلاصة: يمكن القول ان في اسرائيل اسسا دستورية لكنها تفتقد الى دستور وذلك لان قوانين الاساس لم تكتمل بعد ولم تشمل جميع الحالات مثل :حقوق الانسان والمواطن وعمليا ما زال الجدل حول ضرورة وجود دستور مستمرا حتى اليوم.

قانون أساس: إسرائيل– دولة القومية للشعب اليهودي (قانون القومية)

سن في عام 2018، وهو جزء من قوانين الأساس التي لا تتجزأ عن الأسس الدستورية للدولة والي وفقًا لتسوية هراري تشكل اساسًا للدستور المستقبلي لدولة إسرائيل، ويجمع القانون في داخله مميزات دولة إسرائيل كدولة يهودية وهدف القانون هو ترسيخ تعريف دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي وتعزيز مكانتها في إسرائيل والشتات.

مضمون القانون:

النص النهائي لـ"قانون القومية" (قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي):

1. **المبادئ الأساسية**

أ. أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

ب. دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

ت. ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

2. **رموز الدولة**

أ. اسم الدولة "دولة إسرائيل."

ب. علم الدولة أبيض وعليه خطان باللون الأزرق وفي وسطه نجمة داوود زرقاء.

ت. شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جنبيه غصنا زيتون، وكلمة إسرائيل تحته.

ث. النشيد الوطني للدولة هو نشيد "هتكفا."

ج. تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

3. **عاصمة الدولة**

القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

4. **اللغة**

أ. اللغة العبرية هي لغة الدولة.

ب. اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة؛ تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون.

ت. لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعليًا للغة العربية.

5. **لمّ الشتات**

تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات.

6. العلاقة مع الشعب اليهودي

أ. تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهودًا أو مواطنين في الدولة.

ب. تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي.

ت. تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات.

7. الاستيطان اليهودي

تعتبر الدولة تطوير استيطان يهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته.

8. التقويم الرسمي

التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويمًا رسميًا.

9. يوم الاستقلال ويوم الذكرى

أ. يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة.

ب. يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة.

10. أيام الراحة والعطل

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العطلة الثابتة في الدولة. لدى غير اليهود الحق في أيام عطلة في أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون.

11. نفاذ القانون

أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست.

قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته:

يوضح بعض حقوق الإنسان الطبيعية والأساسية في إسرائيل ويتطرق إلى الحق في الحياة وسلامة الجسد , الحق في التملك, الحق في الكرامة والخصوصية وحرية التنقل.

يشمل فقرة تقييد بحيث يمكن تشريع قانون يُناقض الحق الذي تم ذكره في قانون الأساس فقط إذا كان القانون المقترح " يُلائم قيم دولة إسرائيل ويهدف إلى غاية لائقة" ومسه في الحقوق يكون بدرجة لا تتجاوز الحد المطلوب.

مسألة التفسير الواسع لهذا القانون واستخدام المحكمة لهذا القانون كذريعة لإلغاء قوانين سنتها الكنيست, هي مسألة يوجد حولها جدل وخلاف جماهيري عام.

قانون أساس: حرية مزاولة العمل:

القانون يُحافظ على حرية مزاولة العمل ويشمل فقرة تقييد بحيث يمكن تشريع قانون يُناقض الحق الذي تم ذكره في قانون الأساس فقط إذا كان القانون المقترح " يُلائم قيم دولة إسرائيل ويهدف إلى غاية لائقة" ومسه في الحقوق يكون بدرجة لا تتجاوز الحد المطلوب، كما ويشمل "فقرة التغلب" حيث يمكن للكنيست تشريع قانون لمدة زمنية محددة ,يُناقض قانون الأساس هذا, حتى لو لم تتحقق في القانون الجديد شروط " فقرة التقييد".

مسألة التفسير الواسع لهذا القانون واستخدام المحكمة لهذا القانون كذريعة لإلغاء قوانين سنتها الكنيست, هي مسألة يوجد حولها جدل وخلاف جماهيري عام.

في قانوني الاساس حرية مزاولة العمل وكرامة الانسان وحريته ترسخت ولأول مرة قيم دولة اسرائيل من حيث كونها دوله يهودية ودولة ديموقراطية وذلك بواسطة قانون.

لأول مرة تم الاعتراف بحقوق الانسان في الحياة ,التملك, الحرية الشخصية, والخصوصية اضافة الى الحق في حرية مزاولة العمل بقانون دستوري.

المواطنة

فيديو – مفهوم المواطنة

https://www.youtube.com/watch?v=867T8baVwko&feature=youtu.be

تبين المواطنة العلاقة التبادلية بين الإنسان والدولة التي يعيش فيها ويحمل جنسيتها. هذه العلاقة تتمثل بحقوق على الدولة توفيرها للمواطن وبواجبات على المواطن تأديتها تجاه الدولة. وتعني المواطنة أيضا المشاركة السياسية في مختلف الأطر حسب قواعد اللعبة الديمقراطية بهدف التأثير على السياسة.

لكل دولة قانون جنسية خاص بها يحدد الشروط التي يجب أن تتوفر في الإنسان للحصول على المواطنة في الدولة ولكل دولة الحق في إجراء التغيرات على قانون الجنسية

قانون العودة:

تم تشريع هذا القانون سنة 1950، ويحدد بأنه يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى البلاد وأيضا زوجة/زوج اليهودي/ة, أبناء اليهود وزوجاتهم /أزواجهن , أحفاد اليهود وزوجاتهم/أزواجهن من الهجرة إلى البلاد على الرغم من أنهم لن يُسجلوا كيهود.

غالبية اليهود يعتقدون بأن هذا القانون ينبثق من الإيمان بأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية لكل يهود العالم ولذلك فإنه يُمكن اعتباره قانوناً مشروعاً (تفريق)، وبالمقابل ينظر الكثير من العرب إلى هذا القانون كقانون يميز ضدهم.

في كثير من دول العالم سياسة الهجرة المتبعة تستند إلى مبدأ عودة أبناء القومية إلى الدولة.

مسألة " من هو اليهودي":

على مر السنين, واجهت دولة إسرائيل مشكلة في تحديد التعريف الدقيق ل "من هو اليهودي" الذي يحق له الهجرة إلى إسرائيل بحكم "قانون العودة" ، وفي التعديل الذي تم إجراؤه على القانون سنة 1970 تقرر بأن " اليهودي هو من يولد لأم يهودية أو تهود وليس ابناً لديانة أخرى".

ما الفرق بين مصطلحين – القدوم والهجرة

القدوم : المقصود عودة الافراد الى موطنهم الاصلي والذي تربطه به علاقه تاريخيه وعلاقات اخرى أي انهم كانوا موجودون في الماضي بهذا المكان وتركوه لأسباب مختلفة فيبقى حقهم الطبيعي في القدوم والعودة اليه يهدف الاستقرار وبناء دولتهم والعيش فيها.

مثل : قدوم اليهود الى ارض اسرائيل وعودتهم اليها بعد الاف السنين من اجل بناء وطنهم القومي الذي تربطهم به علاقه دينيه وتاريخيه .

الهجرة : تعني ترك الافراد او المجموعات من موطنهم الاصلي الى مكان اخر لم يكونوا فيه ابداً , يهاجرون اليها بحثا عن حياه افضل او عن عمل وليس لوجود علاقه تاريخيه او أي علاقه اخرى تربطهم بالمكان الذي يهاجرون اليه

مثل : هجرة الأفارقة الى اوروبا بحثا عن عمل وحياه افضل.

الطريقتان المتعارف عليهما للحصول على الجنسية:

1.طريقة حكم الدم:

بموجبها تنتقل الجنسية من الآباء إلى الأبناء بغض النظر عن مكان الولادة.

مثلا: مواطنان فرنسيان هاجرا إلى كندا فالأولاد الذين يولدون لهما في كندا يحصلون على الجنسية الفرنسية بحكم الدم ولكونهم أبناء لمواطنين فرنسيين.

2.طريقة حكم الأرض:

بموجبها يمكن الحصول على الجنسية عن طريق الولادة على ارض الدولة بغض النظر عن جنسية الوالدين.

مثلا: زوجان إسرائيليان هاجرا إلى الولايات المتحدة ولد لهم طفل هناك, فالطفل يحصل على الجنسية الأمريكية بحكم الأرض أي لأنه ولد على ارض الولايا ت المتحدة.

دولة إسرائيل تعتبر دولة أثنية قومية يهودية احد أهدافها هو الحفاظ على أكثرية يهودية في الدولة وتشجيع هجرة اليهود إليها لذلك فهي تفضل طريقة حكم الدم.

قانون الجنسية:

هذا القانون يُحدد الطرق المختلفة للحصول على الجنسية الإسرائيلية وينبثق من الإيمان بأن دولة إسرائيل هي الدولة القومية لكل يهود العالم ولذلك يحق لكل يهودي يُهاجر إلى البلاد الحصول على الجنسية الإسرائيلية بحكم قانون العودة.

طرق أخرى للحصول على الجنسية الإسرائيلية (لمن هو ليس يهودي):

- المكوث المتواصل في إسرائيل بين السنوات 1948–1952 .

- بحكم الولادة: كل من يُولد لمواطنين إسرائيليين.
- الحصول على الجنسية بالاعتماد على معايير إضافية ومنها: المكوث في إسرائيل لمدة 3 سنوات, معرفة اللغة العبرية بقدر ما – مشروط بالحصول على موافقة وزير الداخلية.
- بقوة المنح : يحق لوزير الداخلية منح الجنسية الإسرائيلية لمن قام بتقديم مساعدة كبيرة للدولة.

يمكن سحب الجنسية الإسرائيلية في الحالات التالية:

1. إذا غادر المواطن الإسرائيلي بشكل غير قانوني إلى دولة معادية، عندها يعتبر وكأنه تنازل عن الجنسية الإسرائيلية.
2. يمكن لوزير الداخلية سحب جنسية شخص إذا ثبت انه حصل عليها بالتزوير.
3. يمكن لوزير الداخلية سحب جنسية شخص إذا ارتكب عمل فيه خرق لولاء الدولة.
4. يستطيع المواطن الإسرائيلي التنازل عن جنسيته بإرادته واختياره هذا الأمر مشروط بموافقة وزير الداخلية

أسئلة:

1. اعرض فرقًا واحدًا بين قانون الأساس والقانون العادي.

2. اعرض خلاصة (أسس) مضمون أحد قانوني الأساس اللذين أمامك:

- قانون أساس: **كرامة الانسان وحريته**.

أو

- قانون أساس: **إسرائيل- دولة القومية للشعب اليهودي (قانون القومية)**.